مجلة البحث في التربية وعلم النفس

كلية التربية – جامعة المنيا

كلية مُعتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

الوجـــــــــــه الآخـــــــــــر (٣)

العولمـــــــة / الفـــــــاعل

إعداد

أ.د. سامح جميل عبد الرحيم

أستاذ أصول التربية المتفرغ - كلية التربية - جامعة المنيا.

DOI: 10.21608/mathj.2019.82024

مجلة البحث في التربية وعلم النفس

المجلد الرابع والثلاثون/ العدد الثاني/ الجزء الأول/ أبريل ٢٠١٩

ISSN Print: (2090-0090)

ISSN Online: (2682-4469)

مجلة البحث في التربية وعلم النفس
كلية التربية – جامعة المنيا
كلية مُعتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

الوجه الآخر (٣)

العولمة / الفاعل

إعداد

أ.د. سامح جميل عبد الرحيم

أستاذ أصول التربية المتفرغ - كلية التربية - جامعة المنيا.

اعتدنا واعتاد الباحثون الكتابة عن العولمة وكأنها فاعل أو فعل تم دون فاعل، وهذا غير حقيقي، فهناك دائما فاعل؛ منا من لا يعرفه، ومنا من يخفيه وراء كلمة العولمة فيُجَهّل الفعل ويُخفى الفاعل. هذه مقولة افتتاحية أوضح بها ما سيأتي بعدها. ولكن لابد ابتداءً من التدليل على الأقل على الاستخدام المُجَهّل للكلمة لإخفاء فاعلها وكأنها هي ذاتها فاعل أصيل. ومثالي من تقرير حكومي يقول[١]: يواجه التعليم العالي في مصر تحديات غير مسبوقة في بداية القرن الحادي والعشرين؛ نتيجة للتأثيرات المتجمعة الناشئة من العولمة arising from convergent impacts of globalisation.

وإذا حاولنا أن نفحص هذا القول ونفهمه من الناحية النظرية، من ناحية المنهج والطرق النظريةtheoretical approaches في فهم العولمة؛ نجد أن لدينا في التربية المقارنة نظريتان شائعتان. النظرية الأولى هي نظرية المجتمع العالمي world society theory، والثانية نظرية جدول الأعمال التعليمي المنظم عالميًا Globally Structured educational Agenda (GSEA)[٢]

النظرية الأولى -نظرية المجتمع العالمي -ترى المؤسسة التعليمية education institution على أنها مؤسسة انتشرت في جميع أنحاء العالم كجزء من انتشار نموذج ثقافي للدولة القومية الحديثة، ووفقًا لهذا النموذج تم تبني مجموعة من سياسات التعليم العامة (والصحة أيضًا) في جميع أنحاء الكوكب نتيجة للانتشار العالمي لقيم الحداثة الغربية؛ ونتيجة الضغوط التي وقعت على الحكومات – خاصة ما بعد فترة الاستعمار - حتى تظهر أمام المجتمع الدولي أنها تبني دولة حديثة modern state [٣]

النظرية الثانية - نظرية جدول الأعمال التعليمي المنظم عالميًا GSEA - ترى أن الاقتصاد الرأسمالي العالمي هو القوة الدافعة للعولمة؛ ومصدر رئيس للتحولات العميقة التي ظهرت في مجال التعليم اليوم. وترى أن معظم التغيرات التعليمية الهامة التي نشهدها اليوم يجب أن تُفهم على أنها جزء لا يتجزأ من تعقيدات الاقتصاد السياسي المترابط محليًا وقوميًا وإقليميًا وعالميًا. وتعتبر المنظمات الدولية المالية هي العوامل الأساسية في هذا السيناريو متعدد النطاقات بسبب قدرتها على وضع جدول أعمالها؛ فهي تحدد المشكلات الأساسية التي يجب أن تستهدفها الدول الأعضاء إذا ما أرادت أن تنجح في الاندماج في اقتصاد المعرفة المعولم والتنافسي Global and Competitive Knowledge -economy.[٤]

النظريتان إذن تتحدثان عن التقارب على مستوى العالم في سياسة التعليم؛ الأولى تتحدث عن شيوع شكل تكتسبه نظم التعليم على مستوى العالم، يشيع بسبب تبني الساسة له تحت ضغوط فاعلين وذوي مصلحة كُثر. والثانية تتحدث عن وضع جدول أعمال عالمي

للتعليم[٥]؛ الفاعل الأساسي في عملية تشكيله المنظمات الدولية بما توظفه ومن توظفه من باحثين وساسة وبعضهم من ذوي المصلحة والمستفيدين الذين يلتفون حولها. وهنا تجب الإشارة إلى ما يقترحه انتوني فيرجر Antoni Verger من النظر بعمق أكبر في الدور الذي تلعبه الأفكار[*] في القرارات السياسية؛ والنتائج المرتبطة بالسياسة في سيناريو الحوكمة العالمية global governance senario[٦]. وأنا من جانبي أرى الأفكار تُبنى اجتماعيًا ويقف وراء هذا البناء فاعلون، والمهم هو كشف هؤلاء الفاعلين. وأرى أنه يمكن مبدئيًا تصورهم في:

١ - المنظمات الدولية.
٢ - الباحثون.
٣ - مراكز الفكر Think Tanks
٤ - السياسيون والإعلام.
٥ - التجارة والشركات.

وأرى أن المهم الكشف عنهم، وعن السبل التي يتم بها تشكيل إصلاحات التعليم خارج حدود الدولة القومية – مع ملاحظة أن هذا لا يعني أنها تتم بعيدا عن الدول والحكومات – وكيف؛ ولماذا يختار صانعو السياسة هذه السياسات عن وعي. بل وكيف أنهم جميعًا يتصرفون بوعي لتحقيق مصالح من ناحية؛ وإقناع الآخرين بمصلحتهم فيما يستعيرون من سياسات.

١- المنظمات الدولية international organisation

استناداً إلى قوة الأفكار يركز بعض الباحثين في الدراسات المقارنة الدولية على ديناميكيات الترويج والإقناع The dynamics of promotion and

persuasion، ويركز الكثيرون منهم على كيفية محاولة المنظمات الدولية إقناع الحكومات بماهية المشكلات الرئيسية التي يحتاجون للتعامل معها إلى حلول سياسية أكثر فعالية. ويؤكدون أن الأفكار السياسية لا تؤثر –بالضرورة - بسبب جودتها ودقتها، لكن بسبب الاستراتيجيات الترويجية والتأطيرية promotional and framing strategies ؛ فهذه الاستراتيجيات تؤهل وتؤهب صانعي السياسة للنظر في هذه السياسات والحلول المطروحة دوليًا وكأنها مدعومة من الناحية العلمية، وتنسجم مع الممارسات الدولية الجيدة والمعايير الدولية (٧)؛ لذلك يسعى واضعو السياسة إلى الحصول على مؤشرات تعليمية دولية من أجل بناء خطط تعليمية يتم إضفاء الشرعية عليها من خلال نوع من المشروع العالمي المقارن comparative global enterprise (٨). وهنا للتأثير على هذا المشروع العالمي تلعب منظمات دولية في قطاع التعليم - أهمها الآن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية OECD، والبنك الدولي .W.B (*) دوراً مؤثراً في وضع المعايير الأساسية للفاعلين في السياسة القومية، ويمكن القول بأن كل منظمة دولية تجمع بيانات لبناء بنك دولي للمعرفة بشأن القضايا التي تهمها. وبطبيعة الحال فإن معظم المنظمات الدولية تقدم ادعاءات كلية، وتتنافس مع الآخرين لنشر وتوسيع مجال نفوذها ، وكلا المنظمتان -OECD و.W.B - تعملان كمراقب للإصلاحات الوطنية، فالبنك الدولي يضع نفسه مراقبا في الدول الفقيرة، و المنظمة - OECD - تركز على الدول الأغنى، ومؤخرا شرعا في التعاون الوثيق في الدول النامية، ويستندان في الرقابة إلى الإحصاءات. والقوة التي يتم تحصيلها من الحكم بالأرقام governance by numbers قوة هائلة

تمكنها من طرح أفكار وتقديم أفضل الممارسات best practices وإنشاء المعايير standards وتقديمها على أنها عالمية global تم استخدمها لمقارنة الدول وترتيبها ranking وأحيانًا لفضح shame الحكومات الوطنية؛ فتقوم الحكومات باحتضان وترجمة هذه الأجندات العالمية في برامجها (٩)

بهذه المعايير وتلك الممارسات؛ وما يدعمها من أرقام وإحصاءات؛ أو ما يؤكد الحاجة إليها من أرقام وإحصاءات يتم توضيح حجم الأزمة، والإشارة إلى طريقة الحل، وتقوم المنظمات بنشرها عن طريق ملخصات سياسية policy briefs واسعة التوزيع؛ وأوراق أو وثائق للموقف position papers وتقارير reports ومذكرات memos تقوم على نشرها في أحداث عامة وخاصة public and private events وحفلات تدشين التقارير report launches التي يحضرها السياسيون وصانعو السياسة، حيث يتم الدفاع عن هذه المقترحات بشدة وحماس، وللحصول على تأثير شديد ومصداقية عالية يتم صوغ هذه المقترحات والتقارير في شكل محايد neutral ولا شخصي impersonal حتى يتم إعطاء وزن أكبر لتلك الرؤى باعتبارها رؤى تكنوقراطية technocratic فنية غير سياسية apolitical ، وذلك باستخدام حجج علمية وتبريرات سببية ضرورية لأجل المصداقية؛ حيث يستخدم العلم والقانون لوضع برامج وقصص سببية مفسرة لأجل بيع وترويج رؤى معينة للواقع وكأنهم يصيغون الواقع ببساطة، وهكذا تأخذ الحجج والأفكار والبرامج مصداقية تتجاوز قوتها، ويتم الحفاظ على هذه المصداقية عبر تكرارها في أحداث كثيرة بواسطة أشخاص ذوي هيبة يدعمونها (١٠). هكذا يتم الاستناد إلى مؤسسات ذات سلطة ومصداقية معينة، وهنا تطل

علينا برأسها العديد من المنظمات الحكومية الدولية international government organizations مثل البنك الدولي W.B. واليونسكو UNESCO والمكتب الدولي للتربية international Bureau of Ed والمعهد الدولي للتخطيط التربوي international institute for Educational planning ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD والمجلس الأوروبي Council of Europe وكلها تنغمس في البحث والتوثيق والتواصل وأنشطة تطوير على مدى واسع (١١).

وفي هذا الشأن يشير نوفوا Novoa وياريف ماشل yariv Mashal إلى التأثير الكبير لبرنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتقييم الطالب الدولي OECD'S programme for international student Assessment (PISA) ومؤشرات الاتحاد الأوروبي لقياس جودة التعليم المدرسي E.U.'s indicators for assessing Quality of school Ed. ، والأهداف المستقبلية المتماسكة لنظم التعليم والتدريب Concrete Future Objectives of Education And Training systems ، حيث تميل الاستخلاصات والتوصيات المشتقة من هذه البرامج إلى تشكيل وصياغة الجدل السياسي ؛ ووضع أجندة agenda (برنامج عمل) منطقية ؛ والتأثير على السياسات على مدى العالم كله . وتنتج أبحاث هذه المنظمات تعريفات لنظم التعليم الجيدة والرديئة ومواصفات لها ، وتحدد مشكلات السياسة وتقدم توجيهات للحل (١٢).

وتأثراً بكل ذلك تتجه الحكومات في سعيها المتزايد نحو التميز والجودة والمساءلة في مجال التعليم إلى تحليل بيانات التعليم الدولية المقارنة بشكل متزايد. ويتفق الجميع على أن الهدف الرئيسي للتعليم هو تعزيز الآفاق الاجتماعية والاقتصادية للفرد، وأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال توفير تعليم جيد للجميع؛ مما يحتم قياس الإنجاز التعليمي للطلاب ومراقبته بشكل منتظم ضمن الإطار المتفق عليه دولياً لبرنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD لتقييم الطالب الدولي PISA. وتستخدم المنظمة (OECD) بالتعاون مع اليونسكو (UNESCO) برنامج مؤشرات التعليم العالي World Education Indicators (WEI) الذي يغطي مجموعة واسعة من المقارنات، وتقدم تقريراً عن الموارد المستثمرة في التعليم وعوائدها على الأفراد. هكذا تعمل سياسات المنظمة OECD واليونسكو ومنظمة التجارة العالمية WTO والاتفاقية العامة للتجارة والخدمات GATS كقوى ثقافية قوية فوق وطنية تشكل التعليم والسياسة، وتؤثر عليهما في كل أرجاء العالم (١٣).

أخيراً، تجب الإشارة إلى أن النمط الجديد لتشكيل السياسة المشتق من مجلس لشبونة Lisbon Council ينتج اتجاهات نحو مزيد من التقارب السياسي؛ حيث تجمع طريقة التنسيق المفتوح (OMC) The Open Method of Coordination بين عمليات ضمان الجودة Quality Assurance Processes والمؤشرات indicators والمعايير benchmarking كشكل جديد ناعم للحكم New Soft Form of governance. وتلك الرؤية تتطلب مؤشرات indicators ومجموعات من البيانات datasets واضحة ومقروءة بشكل عام، هكذا يتم خلق فضاء سياسي عام قابل للقياس

commensurable policy space من خلال مجموعات بيانات معينة تشمل مؤشرات ومقاييس للأداء[١٤] وبالتالي يصبح النضال للسيطرة على المعرفة وإنتاجها ونشرها وتبادلها شكلًا جديداً من التقسيم الاجتماعي المدفوع بالمعرفة والتكنولوجيا [١٥].

وللحديث في قضية محددة أشير إلى فكرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم حيث يقع جوهر شبكة خبراء التعليم التي كانت مسئولة عن نقل فكرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى مجال التعليم من أجل التنمية في مجموعة من المنظمات الدولية، حيث تجمع ممثلو المنظمات الدولية معا مع مجموعة البنك الدولي المعنية باقتصاديات التعليم، وافتتحوا في السبعينات خطا وتوجها جديدا للبحث والتداول حول أشكال التعليم الخاص والبدائل؛ وبدأوا يفكرون في الشراكات في مجال التعليم كنوع من التطوير لأجندة الخصخصة، وهذه المجموعة من الخبراء هي التي يقف وراء المنشورات وملخصات السياسة والأدوات المشهورة في الشراكة. وقد أطلق البنك الدولي تقرير واسع الانتشار عن دور وأثر الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التعليم عام ٢٠٠٩ The Role and Impact of PPPs in Education ليمثل ذروة قمة منشورات البنك في التعليم. وهذه الشبكة من خبراء التعليم في هذه المنظمات الدولية تقف أيضا وراء تنظيم وتطوير مدى من المناسبات events (مؤتمرات conferences، ودورات courses، وحلقات نقاش seminars) عقدت غالبا في مقر البنك الدولي حيث نوقشت فكرة الشراكة بين صانعي السياسة والجهات المانحة وموظفي وباحثي المنظمات الدولية[١٦]، هكذا نعرف أن المنظمات الدولية هي الداعمة الرئيسية للبرنامج النيوليبرالي في الخطاب والسياسات والممارسات التنظيمية لمؤسسة

التعليم، وهو برنامج يركز على البعد الاقتصادي، والشراكة ويشمل تأكيد شديد على إنتاج رأس مال بشري ونظم تعليم تنتج هذه الموارد البشرية وموجهة لتطوير الاقتصادات النامية وضمان نمو الاقتصادات المتقدمة، والتأكيد على توجيه جميع سياسات التعليم المحلي نحو زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي. وهو ما يتم تعزيزه بالاتفاقية العامة للتجارة والخدمات من أجل التعليم والتدفق الحر لرؤوس الأموال الخاصة في نطاق سوق تعليمي مفتوح [١٧].

٢- الباحثون

الحديث السابق عن المنظمات والهيئات الدولية ينقلنا مباشرة إلى الحديث عن دور الباحثين ومراكز الفكر Think Tanks حيث يلعب الباحثون دورا هاما داخل جميع هذه المنظمات والهيئات - التي تم الحديث عنها سابقا - بفضل قدرتهم على تطوير المعارف التي تستند على قاعدة عقلية وطموحات شمولية. فهم يشكلون جزءا من العالم الواسع لمقاولي التخطيط التربوي الذين يشاركون في تصور وإضفاء الشرعية على المفاهيم والإجراءات في إطار منتديات متنوعة، سواء منها الأكاديمية أو السياسية أو المهنية الخارجة عن الحدود الوطنية والعابرة لحدود الدول [١٨].

يلعب الباحثون دورًا فعالًا ومؤثرًا حيث يطرحون أفكارًا ورؤى وسياسات تأخذ زخمًا عندما تصاغ في شكل نماذج عالمية ومعايير دولية أو اتجاهات للتنمية العالمية. ويزداد تأثيرها عبر المناقشات التي تسبق عملية التدويل أو العولمة الفعلية وعبر البحوث المقارنة والدولية في مجال التعليم والعلوم الاجتماعية التي تضفي طابعا إيجابيا على عمليات العولمة المليئة بالصراع، وتساهم في تسريع عمليات التدفق المعرفي. وقد تزايدت الجمعيات الأكاديمية الدولية التي تمثل شريحة من الجمعيات الدولية غير الرسمية المكرسة للتعليم بشكل كبير خلال العقود القليلة الماضية، وتساهم عبر مؤتمراتها التي تعقدها ودراساتها التي

تنشرها في نشر السياسات والنماذج التعليمية على مستوى العالم. وفي هذا الشأن لدينا مجموعة واسعة ومتنوعة من الجمعيات الأكاديمية الدولية للبحوث التربوية والإدارة والتنمية، فنجد مثلا الرابطة العالمية للبحث التربوي The World Association for Educational Research، والجمعية الأوروبية للبحوث التربوية The European Educational Research Association، والمجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة The World Council of Comparative Education Societies، والأكاديمية الدولية للتعليم The International Academy of Education ، وكلها تساهم عبر باحثيها ومنشوراتها في توحيد المنهجية عبر القارات والأوطان، وبالتالي تساعد في التوحيد standardization والتجانس homogenization في مجالات الدراسة التي يعملون بها، وإضفاء الصبغة العلمية على جوانب الحياة الاجتماعية المهتمين بها [١٩] وهو ما شكل ضغوطا متزايدة، وتأثيرات وديناميكيات عالمية وإقليمية تؤثر على النظم الوطنية لوضع السياسات التعليمية، وتوجيهها نحو توجهات محددة وهعمليات تنسيق السياسات والنقل والاستعارة [٢٠]

وقد أوضح روميوالد نورمند Romualad Normond أن هناك تقارب فكري وتشارك في أفكار برنامجية وأجندات معينة بين الباحثين وبعضهم البعض يمكن إثباتها وإثبات التقارب الفكري من التأليف المشترك لهم والاشتراك الجمعي لهم في دوريات بعينها وتواجدهم المشترك في مؤتمرات وندوات ترتبط بتلك الأفكار والأجندات وحاول أن يرسم أيضا خريطة للتقارب المكاني أثناء الحضور المشترك لهؤلاء الباحثين والخبراء مع صناع السياسة في الأحداث العامة والخاصة public and private events وقام ببناء شكل شبكي وقد أقام هذه الشبكة على أساس روابط التقارب بين الأفراد عندما يتدخلون في نفس الجلسة أو ورشة العمل في نفس المؤتمر بفرض أن التقارب بين الخبراء وصناع السياسة يوضح اهتمام

مشترك في القضية محل النقاش أو حد أدنى من الاتفاق على إنتاج واستقبال الخبرة الدولية، وقام يرسم خريطة لمؤتمر أوروبي عقد في فرنسا عام ٢٠٠٨ أثناء رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي بعنوان المقارنة الدولية لنظم التعليم: نموذج أوروبي International Comparison of Educational Systems: a European model، حيث ظهر تقارب بين اليخاندرو تيانا Alejandred Tiana (الرئيس السابق للرابطة الدولية لتقييم التحصيل التعليمي) وجاب شيرانز Jaap Scheerns اللذين عملا معا على المؤشرات والمعايير في المفوضية الأوروبية، وميشيل جلاود Michel Glaud (رئيس جمعية الإحصاءات الاجتماعية والمعلوماتية في أوروستات)، وجوردون كلارك Gordon Clark (رئيس وحدة التعليم المستمر في الإدارة العامة للتعليم والثقافة)، وكريستيان فوريستير Christian Foorstier (الرئيس السابق للمجلس الأعلى للتعليم في فرنسا) وكلهم تحدثوا حول المسوح الدولية ودور المؤشرات والمعايير، وفي جلسة لتقييم تحصيل الطالب؛ تحدث كل من أندرس هيجل Andres Higel (رئيس وحدة الإحصاء في الإدارة العامة للتعليم والثقافة)، وأندرياس شلايكر Andereas Schleicher (رئيس قسم المؤشرات والإحصاءات في OECD) وجين كلود إيمين Jean Claude Emin (نائب مدير قسم التقييم والتنبؤ الفرنسي)[٢١]. هكذا يتجمع باحثون ذوي مشارب واحدة يدعمون توجها واحدا في مؤتمر أو ندوة ليتناقشوا فيضفي نقاشهم حجة وقيمة ومصداقية للفكرة.

كما أشار روميوالد نورمند Romualad Normond إلى ما خططه Ball من شبكات للباحثين الذين ترابطوا وعملوا معا وكانوا مسئولين عن نشر بحوث فعالية المدرسة School effectiveness research في الثمانينات والتسعينات وقبلهم مجموعة الباحثين المهتمين بالاقتصاد والذين دعموا نظرية الاستثمار في رأس المال البشري human

capital investment وهو مبدأ رسمي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD في التعليم حيث أصبحت جودة التعليم مرجعا رئيسيا في هذا ا لمجال[٢٢].

٣- مراكز الفكر Think Tanks

يتجمع الباحثون فيما يسمى مراكز الفكر التي وإن كانت قد وجدت منذ زمن إلا أن عددها الذي لم يكن سوى أربعة تعمل على سياسة التعليم قبل عام ١٩٧٠ أصبح الآن ٥٦ مركزًا، ولم يعد ينظر إليها كالسابق على أنها مواقع بحث محايد وموضوعي، ويمكن فهم هذا التوسع على أفضل نحو في سياق توسع الأعمال التجارية في السياسة وصعود المحافظين الجدد ونموذج جديد للاقتصاد النيوليبرالي[٢٣]، ففي ظل هذه الأوضاع والتوجهات احتضنت مؤسسات الفكر والرأي جيلا من الأكاد يميين وصناع القرار والصحفيين الذين روجوا لسياسات معينة أبرزها الخصخصة التعليمية، ورغم أن هذه السياسات التي روجت قد ثبت أنها غير فعالة في بلدان المنشأ؛ فإنها لا تزال تقدم كسياسات وكأفضل ممارسات best practices، وعلى أنها مفيدة للتنمية والنمو الاقتصادي في مجموعة متنوعة من البلدان[٢٤]. وما زالت مؤسسات مثل مؤسسة التراث Heritage Foundation، ومؤسسة هوفر Hover Foundation، ومعهد أمريكا إنتربيز American Enterpise Institute، وعهد هارتلاند Hartland Institution والمعهد الحضري Urban Institute كلها تقدم وتدعم خططا للخصخصة طويلة الأمد[٢٥]. ومؤسسات الفكر المؤيدة للسوق تقصر عملها على أمريكا الشمالية، حيث وجد المدافعون عن الخصخصة نادي لهم في هيئات السوق الحرة مثل بيرسون Pearson ومؤسسة بريدج The Bridge Foundation ومؤسسات والتون والتراث The Walton and Heritage Foundations ومعهد فوردهام Fordham Institute[٢٦].

ويحدد بول Ball وهو أحد الباحثين السياسيين المعني بتجارة التعليم مجموعة من المدافعين الرئيسيين وذوي المستوى الرفيع والتأثير الكبير في خصخصة التعليم والخدمات الأخرى على النحو التالي (٢٧):

في بريطانيا: - مؤسسة السوق الاجتماعي Social Market Foundation ومعهد الشئون الاقتصادية Institute of economic Affairs

في أمريكا والسويد: – ميلتون Millton وروز Rose ومؤسسة د. فريد مان D.Fried man Foundation .

في أمريكا - والمدارس الخاصة في أفريقيا والهند: - مؤسسة جون م. تمبلتون Jon M. Tempelton Foundation.

في نيوزلندا: - معهد مكسيم Maxim Institute ومنتدى التعليم Education Forum ومدارس الرؤية Vision Schools.

وفي أمريكا: - المركز الوطني للتعليم والاقتصاد National Center on Education and Economy.

وفي كندا: – معهد فرايزر Fraser Institute.

هذه الأمثلة التي حصرها بول Ball - في أحد المؤتمرات - من هذه المراكز، ومراكز الفكر هذه معروفة بتشجيع وتنمية أفكار تقوم هي بتخصيص رأس مال معتبر لها ولأجل تسويق الأبحاث المرتبطة بها، ومع ذلك فهي لا تحسب إنجازاتها بواسطة العائد المحصل منها لأنها تسجل نفسها على أنها غير هادفة للربح، وبالتالي فإنها تحسب إنجازاتها بتأثيرها ونفوذها ومكانتها المؤثرة في تشكيل الرأي وصنع السياسة، ولذلك فإنها تصبح تقريبا شبيهة بجماعات الضغط Lobbying وجماعات المصالح التي تتنافس من أجل النفوذ والمكانة، وكثيرا ما تكون الحدود الفاصلة بينهما صعبة التمييز، وتتبع هذه المراكز استراتيجيات

مختلفة لنشر بحوثها وتوصيلها لصانعي السياسة وللجمهور، وغالبا ما تدعو رسميين من الوزارات والمصالح ومجالس الأمن القومي ووزارات الدفاع والمخابرات للمشاركة في سمينارات (حلقات بحث) وورش عمل، وتقدم أيضا ملخصات سياسية وبحوث متعلقة بالسياسة [٢٨].

وبشكل عام تمول هذه المراكز برامجها داخليا، ويلعب الباحثون دورا رائدا في ذلك، وعادة ما يكون لها بنية مؤسسية تتمشى مع تركيزها على البحث الموضوعي، ومع ذلك فإن الصرامة المطلوبة في البحث الموضوعي في بعض الأحيان تشذ وتختلف في مسعاها للتأثير على السياسة [٢٩]. ولتوضيح ذلك يقال أنه في أعقاب الربيع العربي قامت مؤسسات الفكر والرأي مثل مؤسسة كارنيجي للأوقاف Carnegie Endowment Foundation وبعض الجامعات مثل الجامعة الأمريكية بالقاهرة AUC بالترويج لتعليم المواطنة Citizenship education – وشجعت المنظمات الأمريكية على مشروعات في مصر وتونس وأماكن أخرى يعتبرها البعض تدخلا خارجيا وليست مشورة تعليمية موضوعية [٣٠].

٤- السياسيون والإعلام

من الثابت أن العديد من البلدان - خاصة بلدان العالم النامية كما أشرنا - تعتمد سياسات وبرامج عالمية لأنها مفروضة عليها خارجيا بموجب اتفاقيات دولية أو مشروطية. ومع ذلك فإن هناك من صناع السياسة من يتبعون أو يبتدعون - سياسات عالمية طوعا. ولا بد من أن تكون ديناميكية الإقناع والانتقائية النصية وتوليد المعنى عوامل أساسية في هذا الشأن. وهنا تلعب أيديولوجية الحكومة الليبرالية التي يعمل بها صانعو السياسة أو التي يمثلونها دوراً أساسيًا، فنجد الحكومات الليبرالية أكثر ميلا إلى تبني إجراءات مؤيدة للخصخصة، كما قد يتبنى السياسيون سياسة معينة لإدراكهم أن الأفكار المطروحة لها قابلية التطبيق من الناحية الفنية ومناسبة لقيود الميزانية، وأحيانا يتقبلون سياسة خارجية للإصلاح لتحييد المعارضة الداخلية في لحظات عدم اليقين الشديد أو الاستقطاب الحاد في الجدل السياسي على مستوى الدولة، وعادة ما يستخدم السياسيون النتائج السلبية في التقييمات الدولية مثل PISA وغيرها لدعم السياسة المستعارة وإدخال نوع من الضبط من أجل الإصلاح الذي يستعين بالقطاع الخاص في تقديم التعليم على أنه حليف أساسي للوفاء بهذه المهمة[٣١].

وتفسيرا لتأثير السياسيين يرسم Ball خريطة لشبكات من الفاعلين في توجيه السياسة تقود إلى أشكال جديدة من حكومة التعليم؛ تمتد عبر الحدود العامة والخاصة، ومن خلال هذه الخريطة يبين كيف تم تحديث التعليم العام في إنجلترا بدءا من تاتشر إلى الطريق الثالث لحزب العمل الجديد وعضوية تحالف المجتمع الكبير؛ من خلال سلسلة معقدة من التحركات الصغيرة التي شجعت مجموعة من الفاعلين الجدد new actors لدخول التعليم بما في ذلك الشركات الخاصة والجمعيات الخيرية والدينية، وشهد هذا ظهور أشكال جديدة من إدارة الشبكات network governance حيث تم استيراد مبادئ الإدارة العامة الجديدة new public management principles من القطاع الخاص إلى القطاع العام،

بمعنى أن إدارة أو حوكمة الشبكات هي جزء من تطور الدولة التي أعيد هيكلتها في ظل مثل هذه المبادئ، وتنطوي على علاقات بين شركاء متعددين تقوم فيها الحكومة بدور الميسر facilitator لمعالجة مشكلات السياسة الصعبة من خلال سلطة غير رسمية informal authority لهذه الشبكة من الفاعلين الجدد [٣٢].

ويشير الباحثون إلى نيوزلندا باعتبارها من أوائل الدول التي تدخل في إصلاح شامل على خط السوق market form of education reform، حيث أدخلت حكومة حزب العمال – التي تلقى العديد من أعضائها الرئيسيين تعليما داخل مدرسة شيكاغو لاقتصاد السوق الحر وتأثروا بها - نظاما تعليميا جديدا عام ١٩٨٨ بناء على توصيات بيكو picot report (سُمي التقرير على اسم رجل الأعمال الذي رأس لجنة مراجعة الإدارة التعليمية)، حيث تم تقليص حجم الإدارة المركزية للتعليم، وتم إلغاء مجالس التعليم الإقليمية، وفوضت صلاحيات الميزانية والتوظيف وخدمات الدعم وتنمية العاملين للمدارس كوحدات إدارة ذاتية مع مجالس أمناء منتخبة [٣٣].

أخيراً، وفي هذا الشأن المتعلق بتأثير السياسة والسياسيين لابد من الحديث عن قصة المعايير والمؤشرات، ذلك أنه في مركز البحث والابتكار التربوي التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD's Center for Educational Research and Innovation (CERT) وفي إطار السعي إلى جمع بيانات إحصائية لوضع نماذج للتخطيط متقنة، تم تطوير إطار عام من المؤشرات لقياس مساهمة التعليم في نقل المعرفة والقيم وتكافؤ الفرص والحراك الاجتماعي والنمو الاقتصادي و تم نشر مجموعة من المؤشرات عم ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٨١ دون أن يكون لها تأثير كبير على السياسات الوطنية، وقد اعُتبرت هذه المؤشرات – في المركز - غير موثوق فيها، وحُكم عليها بأنها غير جديرة بالثقة unreliable، لكن مع منتصف الثمانينات ووجه خبراء المركز بضغط أمريكي لبناء مؤشرات

للنتائج تقيس فعالية المدرسة، وقد أثار هذا اللوبي جدلًا حاداً بين الخبراء وممثلي الدول، وقد علق ستيفن هينيمان Stephen Heyneman الذي كان في حينها ممثلًا للبنك الدولي وأستاذًا زائراً بالمركز واصفًا الأجواء في هذا الاجتماع قائلًا: كان للمندوب الأمريكي قبضة قوية ومارس قدراً كبيراً من الضغط بكل معنى الكلمة، وكان رد الفعل من موظفي المركز نوعًا من الصدمة والشكوك العميقة. وأضاف قائلًا أن من قابلهم أعربوا عن أن ذلك كان شيئا غير مهني منافي للأخلاق unprofessional أن تحاول تكميم المؤشرات، وأن هذا سيكون تبسيط وتزييف يشوه نظم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD ، وأن هذا سيُرفض من الأعضاء الأربعة والعشرين. لكن بريطانيا وأمريكا رغبتا في قياس الجودة والفعالية بينما باقي الدول اعتبرت أن كل الأهداف التعليمية لا يمكن أن تُكمم. غير أن فرنسا دعمت بريطانيا وأمريكا لرغبتها في إنشاء قسم للتقييم والتنبؤ في وزارة التعليم لديها. وبعد اجتماعات عقدت في واشنطن عام ١٩٨٧ وفي فرنسا عام ١٩٨٨ كان المركز قادرا على تدشين مشروع لبناء مؤشرات دولية لتقييم نظم التعليم هو مشروع المؤشرات الدولية وتقويم نظم التعليم International Indicators and Evaluation of Educational Systems Project)(INES[٣٤].

وهنا يلعب الإعلام دورا هاما، وهنا يدعي جيروكس Giroux أن الأجهزة الإعلامية المسيطرة التي يديرها المتطرفون الأيديولوجيون والأصوليون الدينيون لديهم الجرأة في الادعاء بأنهم يقدمون تعليقا متوازنا على حالة التعليم في حين أنه في الواقع إعلان بلا هواة لإصدارات ونسخ مختلفة من إصلاح التعليم المؤسسي التجاري، ولدى وسائل الإعلام الرئيسية الجرأة لتصوير المؤسسات العامة والتعليم العام على وجه الخصوص بطريقة تخلق الظروف في إطار الفطرة السليمة لقول غير مقبول هو واضح في أعداد لا حصر لها من افتتاحيات الجرائد والمسلسلات

التلفزيونية والإعلانات ومقاطع يوتيوب، وراء هذا الموقف تكمن أجندة لتشجيع أيديولوجية مناهضة لكل عام مع تشويهها للتعليم العام والمؤسسات الأخرى في دولة الرفاة [٣٥].

أخيرًا الشركات والتجارة وأرجو أن أجد من العمر ما يمكنني للكتابة عنها في مقال منفصل، لكن تجدر الإشارة في الختام إلى مصر وخير معبر عنها هو مارك جينسبورج Mark Ginsburg ونجوى مجاهد Nagwa Megahed في دراستهما لحالة إصلاح كليات [٣٦] التربية في مصر في السنوات الأخيرة من القرن الماضى والعقد الأول من القرن والعشرين والتي أشار إليها على أنها جزء من عملية العولمة globalization بل أكثر تحديدا هي جزء من إصلاح عالمي لإعداد المعلم education global reform of Teacher ذلك لأن الإصلاحات المقترحة كانت تتمشى بشكل واضح مع الإصلاح العالمي لإعداد المعلم في هذه الفترة، وذلك لا يعني أنها أفكار أجنبية فُرضت على مصر فبعض هذه الأفكار حُددت ووُضحت من قبل ذلك بواسطة مربين ومسئولين رسميين في مصر ولذلك يجب أن يُنظر إليها على أنها عملية تقبل استعارة borrow وبالتالي فعنده أن عملية الإصلاح هذه لا يمكن أن ينظر إليها على أنها عولمة بلا فاعل أو أنها عملية ذات قوة دفع ذاتية في دول غير راغبة فيها أو غير مستعدة لها فقد كان هناك دور لفاعلين أشخاص مصريين وغير مصريين حيث شارك أشخاص من وزارة التعليم العالي وعمداء كليات التربية ومسئولي الجامعات كأعضاء في فريق المشروع وكان هناك توافق ما بين الفاعلين المصريين والدوليين حول الحاجة لإصلاح كليات التربية في مصر. وبدا أن الجهات الفاعلة المختلفة تتلائم مع الخطاب العالمي للإصلاح global reform discourse بل إن مدير المشروع الجديد المعين عام ٢٠٠٤ كان له دور فعال وهو الذي وضع استراتيجية لتحسين كليات التربية وألحق بها خطة عمل Action Plan للفترة ما بين نوفمبر ٢٠٠٤ وسبتمبر ٢٠٠٥ تشمل تحديد الرؤية والرسالة ومؤهلات ومعايير المنتج النهائي

للكليات وكان في هذا مستجيبا لتوصيات البنك الدولي في هذا الشأن بإعطاء أهمية لتوسيع برنامج محو الأمية الحاسوبية وتوفير الأجهزة والمعدات على نطاق واسع.

المراجع

[1])Higher Education in Egypt, country review report, prof Glal Abdel Hamid, Minster Advisor for strategic planning-etal., Retrived from http:///53amaz-onaws.com/zanran-storage/mhe-spu.org/content pages/2473387763.pdf. 20/10/2018.

[2])Antoni Verger, Why do policy- markers Adopt global Education policies? Toward a Research frame work on The varying Role of Ideas in Education Reform, 2014,Current Issues in Comparative Education, Vol.10, No.2,p.15.

[3])Ibid, p.15.

[4]) Ibid, p.15.

[5]) Ibid, p.15.